

المحكمة العليا في بريطانيا ترفض عودة «عروس داعش»

لندن - رفضت المحكمة العليا في بريطانيا الجمعة السماح بعودة شابة بريطانية المولدة سافرت إلى سوريا للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، وذلك كي تتمكن من الطعن في قرار الحكومة تجريمها من جنسيتها على أساس أنها تشكل خطراً أمنياً.

جُرِّدَت بيغوم من جنسيتها في 2019، لكن محكمة الاستئناف قضت بأنه لا يمكنها الطعن إلا إذا سُحِبَ الطعن عن جنسيتها إلى بريطانيا.

وقالت جماعات حقوقية إن على بريطانيا واجب إعادة بيغوم ومن هم في نفس ظروفها ومحاكمتهم، بدلا من تصدير المشكلة إلى الآخرين.

وقرر وزير الداخلية السابق ساجد جاويد سحب الجنسية البريطانية من بيغوم بحجة أن والدتها يحملان جواز سفر بنغاليين ويمكنها الحصول على الجنسية البنغالية.

وسبق أن قضت لجنة مكتب استئناف الهجرة الخاصة لصالح الحكومة البريطانية وقالت إن تجريد بيغوم من جنسيتها البريطانية كان مشروعا لأنه لم يجعلها عديمة الجنسية، مشيرة إلى استحالة تقديم بيغوم باستئناف فعال وهي متواجدة في مخيم للاجئين في سوريا، خاصة وأن الحكومة البريطانية رفضت مساعدتها على العودة إلى المملكة المتحدة.

ونكرت صحيفة «دي صن» البريطانية أن ما لا يقل عن أربع فتيات أخريات من داعش يسرن على خطى بيغوم بتحدي قرار بتجريدن من الجنسية البريطانية.

ولا تزال بيغوم، وهي أم لثلاثة أطفال من زيجة سابقة بمقاتل هولندي يدعى ياغو ريديك، والتي مات عنها أطفالها جميعا، موجودة في مخيم الهول للاجئين السوريين في شمال سوريا.

وكانت قضية بيغوم موضوعا لتقاش محتدم في بريطانيا بين من يقولون إنها تخلت عن حقها في الجنسية بالسفر والانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، فيما يقول آخرون إنها ينبغي ألا تُترك بلا جنسية وإن الأفضل أن تواجه محاكمة في بريطانيا.

وكانت قضية بيغوم موضوعا لتقاش محتدم في بريطانيا بين من يقولون إنها تخلت عن حقها في الجنسية بالسفر والانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، فيما يقول آخرون إنها ينبغي ألا تُترك بلا جنسية وإن الأفضل أن تواجه محاكمة في بريطانيا.

وكانت قضية بيغوم موضوعا لتقاش محتدم في بريطانيا بين من يقولون إنها تخلت عن حقها في الجنسية بالسفر والانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، فيما يقول آخرون إنها ينبغي ألا تُترك بلا جنسية وإن الأفضل أن تواجه محاكمة في بريطانيا.

وكانت قضية بيغوم موضوعا لتقاش محتدم في بريطانيا بين من يقولون إنها تخلت عن حقها في الجنسية بالسفر والانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، فيما يقول آخرون إنها ينبغي ألا تُترك بلا جنسية وإن الأفضل أن تواجه محاكمة في بريطانيا.

وكانت قضية بيغوم موضوعا لتقاش محتدم في بريطانيا بين من يقولون إنها تخلت عن حقها في الجنسية بالسفر والانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، فيما يقول آخرون إنها ينبغي ألا تُترك بلا جنسية وإن الأفضل أن تواجه محاكمة في بريطانيا.

وكانت قضية بيغوم موضوعا لتقاش محتدم في بريطانيا بين من يقولون إنها تخلت عن حقها في الجنسية بالسفر والانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، فيما يقول آخرون إنها ينبغي ألا تُترك بلا جنسية وإن الأفضل أن تواجه محاكمة في بريطانيا.

وكانت قضية بيغوم موضوعا لتقاش محتدم في بريطانيا بين من يقولون إنها تخلت عن حقها في الجنسية بالسفر والانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، فيما يقول آخرون إنها ينبغي ألا تُترك بلا جنسية وإن الأفضل أن تواجه محاكمة في بريطانيا.



عمليات خطف الطالبات تؤرق الجيش في نيجيريا

من العصابات، فأنوية البنات الرسمية في جنغبي بولاية زامفارا، وخطفوا عددا غير معروف من التلميذات من مساكهن.

وأصبحت مناطق شمال الغرب والوسط في نيجيريا بشكل متزايد مقعلا لجماعات إجرامية كبيرة، تهاجم قرى وتقتل وتخطف مواطنين وتتهب وتحرق بيوتهم.

317 تلميذة تم اختطافهن من مساكن الطلبة في أحدث عملية اختطاف شرق البلاد

وتختبئ هذه العصابات الإجرامية في أغلب الأحيان في معسكرات في غابة روجو التي تمتد عبر أربع ولايات في شمال ووسط نيجيريا، هي كاتسينا وزامفارا وكادونا والنيجر.

وتتم نشر القوات المسلحة النيجيرية في تلك المنطقة، لكن الهجمات وعمليات الخطف الجماعي لا تزال مستمرة.

وهذه العصابات الإجرامية مدفوعة بالخشع، لكن بعضها أقام روابط قوية مع الجماعات الجهادية الموجودة في الشمال الشرقي.

كانوا (نيجيريا) - اقتحم العشرات من المسلحين مدرسة في شمال غرب نيجيريا ليل الخميس الجمعة وخطفوا 317 تلميذة من مساكن الطلبة، فيما تمثل عمليات الخطف أحد التحديات الأمنية التي تواجه الدولة الأكبر من حيث عدد السكان في أفريقيا، أين يشن متمردون عمليات جهادية في شمال شرق نيجيريا، بينما تهب التورقات العرقية بعض مناطق من الجنوب.

وقال المتحدث باسم الشرطة المحلية محمد شيهي في بيان إن «قيادة شرطة ولاية زامفارا وبالتعاون مع الجيش باشرت عملية بحث وإنقاذ مشتركة، بهدف إنقاذ 317 تلميذة خطفن على يد عصابات مسلحة من فنانوية البنات الرسمية للعلوم في جنغبي».

وكشفت العصابات الإجرامية المسلحة المنتشرة في شمال غرب نيجيريا ووسطها هجماتها في السنوات الماضية، من عمليات خطف من أجل الحصول على فدية وجرائم اغتصاب وسلب.

والأسبوع الماضي خطفت عصابة 42 شخصا من مدرسة في ولاية النيجر المجاورة.

وفي ديسمبر الماضي خُطف أكثر من 300 فتى من مدرسة في كانكارا مسقط رأس الرئيس محمد بخاري في ولاية كاتسينا، فيما كان يزور المنطقة.

وتم الإفراج عن الفتيان في ما بعد، لكن الحادثة فجرت غضبا وأعادت إلى الأذهان خطف التلميذات في دابسي وشيبوك على يد جهاديين، ما أثار صدمة في العالم، وهاجم المسلحون، ويعتقد أنهم

أردوغان يستذكر جرائم الأرمن قبل ثلاثة عقود.. فماذا عن إبادتهم؟

مجلس النواب الهولندي يتبنى الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن



شتات أرمني مؤثر على الساحة الدولية

ويقول تشار أكجام أستاذ دراسات الإبادة الجماعية للأرمن بجامعة كلارك الأميركية إن الإنكار لا يتعلق فقط بمنهج إيديولوجي للماضي، كما أن المطالبة بالاعتراف بالجرائم التاريخية ليست مجرد تعبير عن إدانة أخلاقية في ما يتعلق بالأحداث الماضية.

وأردف «إن الإنكار هيكل، لا يمكن للمرء ببساطة أن يحيله إلى الأعمال الوحشية السابقة. لقد أدى هيكل الإنكار إلى السياسات الحالية وما زال يفعل ذلك. وفي هذا الصدد، سيكون من المناسب والمعقول مقارنة الإنكار التركي بنظام الفصل العنصري في دولة جنوب أفريقيا».

وترى الحكومة التركية أن الملف مجرد ورقة تمارسها القوى الدولية لفرض ضغوط عليها لكن مراقبين يرون أن انقرة لن تقبل بالاعتراف بمصطلح الإبادة لأنه سيشكل معضلة حقيقية وسيهددها إلى تقديم المزيد من التعويضات إضافة إلى الملاحقات القضائية الأرمنية لتركي.

ويشير مراقبون إلى أن المسألة لا تهم فقط الجانب المادي عبر التعويضات المالية أو حتى ترميم بعض الكنائس الأرمنية والاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية بل سيصل الأمر إلى المطالبة بالأراضي التي تعرف بارمنيا الغربية حيث جبل أرارات الذي يعد رمزا وطنيا للأرمن وهذا أمر لا يمكن أن تقبل به تركيا.

الصراعات السياسية وسياسة التوظيف. وتتعرف تركيا فقط بسقوط حوالي 500 ألف قتيل خلال السنوات الأخيرة من السلطنة العثمانية، إلا أنها تقول إنهم سقطوا ضحية تجاوزات حصلت في الحرب العالمية الأولى نافية أي نية تركية لارتكاب إبادة جماعية للأرمن.

وتقدم حكومة أردوغان ثلاثة تأكيدات في ما يتعلق بتسمية الإبادة الجماعية. الأولى هو أن المؤرخين لم يقوموا بعد بمراجعة مستودع هائل من الوثائق في الأرشيفات الأرمنية والعثمانية.

وتتمثل الحجة الثانية لتركي في أن معظم الذين قاموا بتحليل هذه القضية من الهواة وغير المؤرخين، ولكن ما لا يقل عن عشرة مؤرخين مرموقين كتبوا بإسهاب عن الإبادة الجماعية للأرمن، وفي السنوات العشر الماضية نُشرت العديد من الكتب التي بحث بقوة في هذه القضية.

ويتمثل تأكيد تركيا الثالث في أن تسمية الإبادة الجماعية غير مدعوم بالأدلة المتاحة وهو التأكيد الأكثر إثارة للريبة على الأرجح، حيث إن هناك اتفاقا بالإجماع تقريبا في الأوساط الأكاديمية حول ما حدث للأرمن في عام 1915. واعترفت 30 دولة بـ «الإبادة الأرمنية» من بينها فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولتوانيا وبلغاريا وهولندا وسويسرا واليونان والأرجنتين وأوروغواي وروسيا وسلوفاكيا والنمسا والولايات المتحدة.

علاقة انقرة ببعض العواصم فقط ولكن في الداخل التركي أيضا. وتطالب أرمينيا، تركيا بالاعتراف بما جرى خلال عملية التهجير عام 1915، على أنه «إبادة عرقية»، وبالتالي دفع تعويضات وهو ما ترفضه تركيا حيث يمثل الملف خطأ أحمر.

وأثار تبني مجلس النواب الهولندي الخميس قرارا يدعو الحكومة إلى الاعتراف بتعرض الأرمن للإبادة الجماعية إبّان الحكم العثماني غضب الحكومة التركية حيث وصف المتحدث باسم البرلمان الهولندي بأنه «محاولة باطلّة لإعادة كتابة التاريخ بدوافع سياسية».

وقال جويل فورديونيد عضو حزب الاتحاد المسيحي الذي طرح الاقتراح «من الملح أن نتحدث الدول بوضوح عن الماضي من أجل تعزيز المصالحة».

وكان النواب الهولنديون اعترفوا بالإبادة الجماعية للأرمن في تصويت عام 2018، وهي خطوة أثارت غضب أردوغان. ومن المنتظر أن تنضم هولندا إلى عشرات الدول التي وصفت قتل ما يناهز 1.5 مليون أرمني في الفترة ما بين 1915 - 1917 على يد جيش الإمبراطورية العثمانية «بالإبادة الجماعية». وترفض انقرة إطلاق صفة «الإبادة العرقية» على أحداث 1915، بل تصفها بـ «الماساة» لكلا الطرفين، وتدعو إلى تناول الملف بعيدا عن

عادت قضية الأرمن إلى الأضواء من جديد بعد أن تبني مجلس النواب الهولندي الخميس قرارا يدعو تركيا إلى الاعتراف بتعرض الأرمن للإبادة الجماعية إبّان الحكم العثماني. وتختلف تركيا وأرمينيا بشدة على توصيف هذه المسألة، ففي حين ترى يريفان أنها كانت إبادة جماعية، تصرّ أنقرة على القول إن ما جرى لا يعدو أن تكون أعمال قتل.

انقرة - استنكر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجمعة، المجزرة التي ارتكبتها القوات الأرمنية بحق الأذري في إقليم ناغورني قره باغ قبل 29 عاما، في تصعيد لفظي تزامن مع تصويت النواب الهولنديين على اقتراح للاعتراف بالإبادة الجماعية التي ارتكبتها الدولة العثمانية بحق الأرمن وهي قضية تثير غضب انقرة على الدوام.

وقال أردوغان في تغريدة على تويتر «استنكر بالرحمة أشقاعنا الأذري الذين قتلوا بوحشية في خوجالي قبل 29 عاما، مؤكدا أن بلاده «ستواصل دعم النضال المحق للأذربيجان».

في 26 فبراير 1992، ارتكبت وحدات من الجيش الأرمني، مجزرة في منطقة خوجالي بإقليم ناغورني قره باغ الأذري راح ضحيتها 613 شخص وأصيب 487 بجروح بالغة، وهو عدد لا يمكن مقارنته بضحايا المجزرة العثمانية في حق الأرمن والتي راح ضحيتها بين 15.000 وحوالي 30.000 شخص بحسب تقديرات المؤرخين لكن أردوغان مضى على عدم توصيفها بإبادة جماعية.

رجب طيب أردوغان
استنكر أشقائنا الذين قتلوا بوحشية في خوجالي قبل 29 عاما



هل يعلن ترامب ترشحه مجددا للرئاسة في 2024

وقال جون فاهيري من شركة تواصل تعاملت مع الكثير من كبار أعضاء الكونغرس الجمهوريين، «هنالك فقدان للتواصل بين الحزب الجمهوري في واشنطن وقاعدته الشعبية التي لا تزال مولية لترامب».

ميت رومني
إذا ترشح ترامب سيفوز بترشيح الحزب

ويمكن أن يترشح جمهوريون آخرون بالتأييد في 2024 مثل أعضاء مجلس الشيوخ جوش هولي وتوم كوتون وحاكمة ولاية داكوتا الجنوبية كريستي نويم أو السفيرة السابقة لدى الأمم المتحدة نيكي هابلي. لكن ترامب لديه أقوى صوت، وأوسع قاعدة دعم حتى اليوم.

وقال ويت ايرس المستشار الجمهوري ورئيس شركة نورث ستار أوبينينغ ريسيرش إن الحزب الجمهوري «منقسم بعمق».

وأعتبر جون بيتني جونيور وهو أستاذ في السياسة الأميركية في جامعة كليرمونت ماكيندا إنه في حال لم يترك السياسة، سيهيمن ترامب مجددا على الحزب في 2024. وأوضح أن «انصار الرئيس ترامب أكبر بكثير من منتقديه داخل الحزب».

الأسبوع إن «الرئيس ترامب هو زعيم الحزب الجمهوري». ومن جهته قال السناتور ليندسي غراهام لشبكة «فوكس نيوز» إنه «إذا تمكننا من الائتلاف حول الرئيس ترامب فسننتصر في عام 2024» في الانتخابات البرلمانية المقبلة. وأضاف «إننا نخاصمنا، فسنخسر».

لكن الانقسامات موجودة أساسا وتظهر في بعض الأحيان بشكل واضح كما حصل هذا الأسبوع بين قادة الجمهوريين في مجلس النواب.

وقالت لين تشيني التي تمثل الجمهوريين المناهضين لترامب منذ تصويتها لصالح اتهامه في مجلس الشيوخ، «لا اعتقد أنه يجب أن يلعب دورا في مستقبل حزبا أو بلدنا».

وصوت عشرة جمهوريين من أصل 211 في مجلس النواب، مع الديمقراطيين لصالح «عزل» ترامب بتهمة تشجيع انصاره على اقتحام مبنى الكابيتول في 6 يناير.

وتتم ترئسة الرئيس السابق أخيرا خلال محاكمته في مجلس الشيوخ في منتصف فبراير. وفي حدث تاريخي، صوت سبعة جمهوريين لصالح إدانته.

لكن حتى في صفوف أشد منتقديه، هناك إبراك كامل لوقتته الانتخابية، على غرار ميت رومني الذي قال الثلاثاء إنه إذا ترشح الرئيس السابق للرئاسة في 2024 «فانا مقتنع بأنه سيفوز بترشيح الحزب».

ترامب، خسر الجمهوريون السيطرة على الكونغرس وكذلك البيت الأبيض. وسيظهر على الساحة رئيس سابق يحمل وصمة مواجهته إجراء عزل في مجلس الشيوخ بتهمة التحريض على التمرد في الهجوم على الكابيتول. لكن شعبيته تبقى عالية في معسكره.

وعلى الرغم من الانتقادات اللاذعة من بعض كبار مسؤولي الحزب، قال ثلاثة أرباع الناخبين الجمهوريين في منتصف فبراير إنهم يريدون أن يواصل الجمهوري لعب «دور قيادي» بحسب استطلاع للرأي أجراه معهد كوينيبياك.

وقال أحد أبرز حلفائه في الكونغرس النائب الجمهوري جيم جوردان هذا

واشنطن - يلقي الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الأحد خطابا للمرة الأولى منذ مغادرته البيت الأبيض أمام جمهور من المحافظين المتشددين يعتبره «قائدا» بلا منازع، وسط تساؤلات: هل سيعلم الملياردير ترشحه مجددا للرئاسة في 2024؟

وفي خطابه الأول منذ 20 يناير سيتحدث الرئيس السابق عن «مستقبل الحزب الجمهوري» الذي يعاني انقسامات منذ الهجوم الدموي على الكابيتول. وسيتحدث الرئيس السابق أيضا عن الهجرة و«السياسات الكارثية» للرئيس جو بايدن حول هذا الملف، بحسب المظلمين. وبعد أربع سنوات من ولاية



تمسك بالعودة